ضمن خطة التنمية «كويت جديدة 2035».. ومخطط الانتهاء منها في 2020 و2021

رغم «كورونا».. الكويت مستمرة في تنفيذ مشاريع بـ 14,3 مليار دينار

■ 61 مشروعاً تنتهي خلال عامين توفر 3500 وظيفة للمواطنين ■ مشروعا الوقود البيئي ومصفاة الزور بالصدارة.. وتنفيذهما شارف على الانتهاء

علاء مجيد

عقب مرور نحو 3 أشهر على ظهور جائحة فيروس كورونا في الكويت واتخاذ مجلس الوزراء قرارا بتعطيل الاعمال ثم فرض الحظرين الجزئي والكلي، فإن وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية في الكويت تمضي دون تأثر كبير، على الرغم من العقبات التي تواجه تنفيذ هذه المشاريع في الحفاظ على العمال واتباعها اقصى الاشتراطات الصحية ومتابعة الاعمال على مدار الساعة.

ووفقا لخطة الكويت الجديدة 2035، فإن البلاد تنفذ نحو 61 مشروعا بقيمة إجمالية تصل إلى 14,3 مليار دينار، يتوقع ان يتم الانتهاء منها خلال العام الحالي 2020 والعام المقبل 2021، وذلك وفقا للجدول الزمني للمتابعة على موقع «كويت جديدة»، ويأتي في صدارة هذه المشاريع مشروع الوقود البيئي الضخم لتطوير مصفاتي الاحمدي وميناء عبدالله والذي أوشك على الانتهاء مع اعلان شركة البترول الوطنية الكويتية انتهاء تنفيذ المشروع في مصفاة ميناء عبدالله مطلع شهر مارس الماضي، وتبلغ قيمة المشروع نحو 4,6 مليارات دينار ويهدف لتوفير نحو 329 فرصة عمل جديدة للمواطنين.

علما أن مشروع الوقود البيئي يهدف إلى زيادة الطاقة التكريرية لمصافي شركة البترول الوطنية من الوقود البيئي إلى 800 ألف برميل يوميا (مصفاة ميناء عبدالله 454 ألف برميل يوميا ومصفاة ميناء الأحمدي 346 ألف برميل يوميا).

وتنقسم مشاريع خطة التنمية بالكويت الى 32 مشروعا مخططا لها الانتهاء خلال العام الحالي وتمثل التكلفة الاجمالية لتلك المشروعات نحو 11,4 مليار دينار، وهذه المشروعات تواجه بعض التحديات نتيجة الحظر الجزئي والشامل الذي تأثرت به الكويت، وذلك في الوقت الذي تعرضت بعض المشاريع لظهور حالات اصابة بين صفوف العاملين، إلا ان وتيرة الانجاز لم تتأثر وتمت المحافظة على الحد الادنى من التنفيذ.

واكتسب قطار التنمية زخما قويا مع قرب انتهاء مشروع مصفاة الزور الضخم الذي تنفذه شركة الصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) بقيمة 4,8 مليارات دينار ويهدف الى تكرير 615 ألف برميل يوميا ويوفر وظائف تبلغ 1950 للكويتيين.

وبالنسبة لمشاريع العام المقبل فإنه يخطط للانتهاء من 29 مشروعا وتبلغ التكلفة الاجمالية لتلك المشروعات نحو 3 مليارات دينار وتقل درجة تأثر موعد الانتهاء عن باقي المشروعات نظرا لوجود متسع من الوقت للانتهاء منها في الوقت المحدد وتعويض فترة الاغلاق، خاصة ان كل التوقعات تشير إلى ان الحياة ستعود الى طبيعتها مع النصف الثاني من 2020.

وتبرز الأهمية الاقتصادية إلى استمرار عمليات تنفيذ تلك المشروعات في كونها الرافد الرئيسي للاقتصاد حيث تعتمد بيئة الأعمال بشكل كبير على المشروعات التنموية والإنفاق الحكومي، كما ترتبط تلك الوتيرة بشكل كبيرة بمستويات الائتمان والتوظيف ما ينعكس آثاره ايجابا وسلبا على كل القطاعات الاقتصادية، وتوفر تلك المشروعات نحو 3500 وظيفة إضافية للكويتيين في حالة تم الانتهاء منها بحسب المخطط الخاص بخطة التنمية ومنها مشروعات توفر وحدها مئات الوظائف.

ويبقى معدل الانفاق الاستثماري في الموازنة الحكومية عاملا رئيسيا في دفع دفة تنفيذ وترسية تلك المشروعات وهو ما سيتأثر بالتأكيد بتراجع أسعار النفط الحاد وكذلك تأثير الاغلاق السلبي على النشاط الاقتصادي وحجم الانفاق الحكومي.

ويبلغ حجم الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة عن العام المالي 2021/2020 نحو 3,57 مليارات دينار بانخفاض طفيف عن القيمة الاجمالي لموازنة العام المالي الماضي وبما يمثل 16٪ من إجمالي حجم المصروفات الحكومية مجتمعة.

المشاريع التنموية

وفي رصد لـ «الأنباء»، فإنه ضمن مشاريع مكانة دولية متميزة فانه يتوقع الانتهاء من 5 مشاريع خلال 2020 و2021 يأتي في طليعتها مشروع تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية ومشروع تفعيل دور الديبلوماسية الاقتصادية.

أما ضمن مشاريع البنية التحتية المتطورة فانه يتوقع الانتهاء من 6 مشاريع خلال العامين يأتي في مقدمتها مشروع توريد وتركيب وتشغيل وصيانة مشروع المرحلة الأولى من التوربينات الغازية في موقع محطة الصبية إلى نظام الدورة المشتركة بقيمة 65,7 مليون دينار ولاحقا مشروع توريد وتركيب وتشغيل وصيانة غازية تعمل بنظام الدورة المركبة لزيادة الطاقة الكهربائية بموقع محطة الصبية للقوى الكهربائية وتقطير المياه بمقدار 750 ميغاواط ـ المرحلة الثالثة بقيمة 177 مليون دينار، واخيرا مشروع شبكة الألياف الضوئية بين المقاسم بقيمة 4 ملايين دينار.

وضمن مشاريع رأس المال البشري الابداعي فيتوقع الانتهاء من عدد 16 مشروعا خلال العامين الحالي والمقبل، ويأتي مشروع منظومة المؤهلات المهنية الذي شارف على الانتهاء في بداية المشاريع ومشروع المنظومة المتكاملة لاصلاح التعليم ومشروع استكمال أندية متخصصة (البحري ـ سباق الهجن ـ الرماية ـ الصيد والفروسية ـ السيارات والدراجات النارية وسباق الربع ميل وغيرها من المشاريع المهمة).

وفي مشاريع إدارة حكومية فاعلة هناك 7 مشاريع يتوقع الانتهاء منها مشروع ميكنة وتطوير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومشاريع الشبكة الوطنية للمعلومات الإحصائية وتطوير وتحديث المخطط الهيكلي للكويت (المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت) وميكنة وربط حسابات البعثات الديبلوماسية بالخارج.

أما مشاريع الرعاية الصحية العالية الجودة فيوجد 13 مشروعا سيتم الانتهاء منها في 2020 و2021 يأتي في مقدمتها مشاريع تطوير المستشفيات الحالية وبناء مستشفيات جديدة.

وفي مشاريع الاقتصاد المتنوع المستدام التي تهدف الى تطوير اقتصاد مزدهر ومتنوع للحد من اعتماد الدولة الرئيسي على العائدات من صادرات النفط فيوجد 19 مشروعا يأتي في مقدمتها مشروعا الوقود البيئي ومصفاة الزور.

أما مشاريع البيئة المعيشية المستدامة فيوجد 4 مشاريع يتوقع الانتهاء منها خلال العامين يأتي في مقدمتها مشاريع معالجة النفايات البلدية الصلبة ـ موقع كبد وتنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمان والأعمال المكملة لها ومشروع الدبدبة للطاقة الشمسية بقيمة 520 مليون دينار، الا ان المشروع يواجه بعض التحديات التي قد تؤثر على تنفيذ المشروع.

تجدر الاشارة الى انه خلال العامين الأخيرين نفذت الكويت إصلاحات جوهرية لتحسين الإطار التنظيمي للأعمال منها تيسير البدء بالنشاط التجاري من خلال دمج الإجراءات للحصول على الترخيص التجاري وتبسيط تسجيل الشركات عبر الانترنت كما يسرت الحصول على تصاريح البناء من خلال تبسيط الاجراءات ودمج المزيد من الجهات في منصتها الالكترونية وتعزيز الاتصالات بينها وتقليص الوقت اللازم للحصول عليها.

وللاشارة فإن رؤية «كويت جديدة» تستهدف استقطاب التكنولوجيا والابتكار لزيادة فرص العمل لمواطنيها وإيجاد قيمة مضافة في الاقتصاد، وتسعى الكويت جاهدة إلى جعل القطاع الخاص في طليعة جهودها لإعادة تشكيل اقتصادها وتحقيق أهداف رؤية 2035، لاسيما أن تقديرات صندوق النقد الدولي تؤكد أن القطاع الخاص يجب أن يستوعب نحو 100 ألف مواطن أي حوالي خمس قوة العمل الكويتية المتوقع انضمامها لسوق العمل خلال السنوات الخمس المقبلة.

جائحة كورونا تقلص المصروفات الرأسمالية الاقليمية وتراجع ثقة قطاع الأعمال بشدة

انخفاض سوق المشاريع الخليجية إلى 3,6 تريليونات دولار

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» ان جائحة كورونا تنذر بانخفاضات في سوق المشاريع بشكل عام في منطقة الخليج نتيجة تأثير تقليص المصروفات الرأسمالية الاقليمية وتراجع ثقة قطاع الأعمال بشدة.

واشارت المجلة الى انخفاض قيمة مؤشر المشاريع الخليجية بنسبة 2,9٪ في الأسابيع الأربعة المنتهية في 15 مايو لتتراجع من 3,76 تريليونات دولار في 17 أبريل إلى 3,65 تريليونات دولار في 15 مايو.

وكان سوق المشاريع في الكويت هو الأسوأ أداء من بين الدول الثماني التي يتتبعها مؤشر المشاريع الخليجية، حيث انخفض بنسبة 6,6٪ ليصل إلى 251,4 مليار دولار، منخفضا من 269,2 مليار دولار في أبريل.

وكان ثاني أسوأ أداء من نصيب سوق الانشاءات القطرية، حيث تراجعت قيمتها بنسبة 6,28٪ من 245,3 مليار دولار إلى 229,9 مليار دولار.

وفي المملكة العربية السعودية، انخفض سوق المشاريع بنسبة 3,05٪ من 1,45 تريليون دولار في 17 أبريل إلى 1,41 تريليون دولار في 15 مايو، ومن المرجح حدوث مزيد من الانخفاض بعد إعلان الرياض في 11 مايو عن تخفيضات في الإنفاق بقيمة 27 مليار دولار وزيادة في معدل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 3 أضعاف إلى 15٪.

وانخفضت قيمة السوق على أساس سنوي بنسبة 5,4٪ من 3,86 تريليون دولار، حيث شهدت إيران تراجعا بواقع 17,5٪ والعراق والكويت 4,9٪ لكل منهما، فيما اعتبر أسوأ انخفاضات خلال فترة الاثني عشر شهرا الماضية.

وعانت جميع الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى إيران والعراق من تراجع خلال الفترة بين 17 أبريل و15 مايو، لتنخفض قيمة سوق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي الست بنسبة 2,72٪ من 3,1 تريليونات دولار إلى 3 تريليونات دولار خلال هذه الفترة.

وانخفض مؤشر المشاريع في إيران، المركز الإقليمي لوباء كورونا بنسبة 5,18٪ مع انخفاض قيمة سوق مشاريعها إلى 248,2 مليار دولار في 15 مايو منخفضا عن 261,8 مليار دولار في 17 أبريل.

وقالت مجلة «ميد» ان التخفيضات تشمل إلغاء أو تمديد أو تأجيل النفقات التشغيلية والرأسمالية.

في غضون ذلك، انخفض سوق المشاريع في العراق بنسبة 2,91٪ ليصل إلى 367,7 مليار دولار مقارنة بـ 378,8 مليار دولار في أبريل.وفي عمان، بلغت نسبة الانخفاض 1,49٪ إلى 178,4 مليار دولار في 15 مايو، مقارنة بـ 181,1 مليار دولار في 17 أبريل وجاء ذلك في اعقاب الإعلان عن تقليص المصروفات الحكومية بقيمة 1,3 مليار دولار في أواخر أبريل، وجولة أخرى من التخفيضات في مايو.

وكان سوق المشاريع في البحرين والإمارات اقل اسواق المشاريع الخليجية انخفاضا حيث بلغت النسبة 0,39٪ و0,5٪ على التوالي خلال الفترة موضوع الدراسة.

وبشكل عام فقد سجل سوق المشاريع الخليجية خسائر بلغت 27 مليار دولار في نشاطات المشاريع خلال الفترة بين الاول من يناير حتى 10 مايو من هذا العام، حيث تم إنجاز ما قيمته 57 مليار دولار من العقود مقابل ترسية عقود جديدة بقيمة 30 مليار دولار فقط، وفقا لبيانات «ميد بروجكتس».

وختمت ميد بالقول ان الكويت كانت مرة أخرى السوق الأكثر تأثرا حيث انجزت مشاريع بقيمة 13 مليار دولار مقابل ترسية عقود لم تتجاوز قيمتها ملياري دولار وبذلك سجلت خسائر بقيمة 11 مليار دولار.

المستشار الكويتي

المعاملات الحكومية يمكن إنجازها «أونلاين»

د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار اقتصاد وإدارة
Abumishari1@yahoo.com

طلب مجلس الوزراء من الجهات الحكومية بتاريخ 10 الجاري إعداد دراسة عن كيفية عودة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في بادرة تفاؤل نحو عودة الحياة تدريجيا في البلاد بعد انتهاء فترة الحظر الكلي نهاية مايو الجاري، يعني متوقع الدوام يبدأ الأحد 31 الجاري.

الحلول التكنولوجية والتعامل الإلكتروني سيكون لها دور حاسم في كثير من الجهات، حيث تحرص الحكومة على وضع خطط تضمن تقديم الخدمات للمراجعين بحد أدنى من ضرورة التواجد الشخصي داخل المؤسسات، سعيا لمنع التجمعات وتجنبا للازدحامات، أبرزها تقليل وقت الدوام وعدد العاملين، ومنع الاختلاط وتبادل الأوراق، وفرض ارتداء الكمامات والقفازات، وتعقيم المكاتب.

هناك بعض المعاملات الحكومية التي يمكن إنجازها «اونلاين»، وقد بدأت بها الجهات الحكومية قبل ظهور فيروس كورونا مثل البطاقة المدنية وتجديد رخصة القيادة وغيرهما، ولكن هذه تحتاج لأن يذهب صاحب المعاملة لتسلم البطاقة المدنية من هيئة المعلومات المدنية وحاليا مغلقة وكذلك بالنسبة لأي معاملة تريد أن تتسلمها أو تستكملها بعد الانتهاء من الأونلاين تحتاج مراجعة الجهة حتى تتم المعاملة وهناك معاملات تحتاج توقيع صاحبها، وهذه تحتاج رأيا قانونيا بأنه هل يمكن اعتماد التوقيع الالكتروني على المعاملات بدلا من شرط حضور صاحب المعاملة؟ ولهذا اذا رأت الحكومة أنه يمكن أن تتم أي معاملة أونلاين ومعتمدة قانونيا ويمكن إضافة خدمة توصيل المعاملة لصاحبها بعد إنجازها، فهنا لا تحتاج وجود مراجعين في الجهات الحكومية وانما تحتاج وجود بعض الموظفين وليس كلهم ويتناوب كل أسبوع عدد من الموظفين لتسليم المعاملة المنجزة لخدمة التوصيل لصاحبها.

وأذكر منذ سنوات حين كنت ادرس في أميركا كان عندهم مثلا تجديد رخصة القيادة «اونلاين» ويرسلونها لك الى البيت بالبريد المسجل، ولكن اذا كانت هناك صعوبة في انجاز كامل المعاملة «اونلاين» وتسلمها، فهنا يجب أن يتم اعداد اجراء حازم وملزم لتخليص المعاملات وهو دوام مناوبة بين الموظفين في القسم والإدارة الواحدة بعدد محدود وكذلك حجز للمراجعين مواعيد لتخليص معاملاتهم بعدد محدود حسبما يتم اعتماده من النظام الصحي وقبلها يكونون قد انتهوا من 60 الى 70٪ بتخليص معاملاتهم اونلاين والباقي عند مراجعتهم الجهة الحكومية، وهنا توفير للوقت والجهد وتخليص أكبر عدد ممكن من المعاملات وأن تكون هناك جهات أمنية وطبية عند مداخل الجهات الحكومية لفحص المراجعين صحيا وأن يلتزموا بلبس الكمامات والتباعد بينهم والتأكد من الباركود حسب موعدهم وإدخال العدد الممسوح به بالدور.

وأقترح إعادة فتح مراكز خدمة المواطن التابعة لوزارة الداخلية في المناطق السكنية بنفس الطريقة (أونلاين) ودفع الرسوم والباقي للذهاب لاكمال المعاملة وتسلمها من المركز، وهنا حلت مشكلة شرط الدفع كي نت عند الحضور لتخليص المعاملة، ويقدر الكويتي صاحب المعاملة ارسال أحد لتسلم المعاملة وخاصة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى، وهذا يمكن تطبيقه في المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات عند مراجعة العمالة المنزلية لأن ليس لديهم حساب في البنك وليس عندهم كي نت ولا يضطر الكفيل لمرافقتهم كلما راجعوا الطبيب.

كما ارجو حل مشكلة تجديد إقامة العمالة المنزلية كاملة والسماح بعودة من ذهب في إجازة ولم يستطع الرجوع الى الكويت بسبب اغلاق الطيران المدني للرحلات التجارية.